الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
28 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النظام المالي الدولي والتنمية

المغرب*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وإلى قرارها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

301003 301003 03-58487 (A)

فضلا عن خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة تنفيذ جوهانسبرغ'')[٣] التي اعتُمِدت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد على وجوب أن يدعم النظام المالي الدولي التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية وإيجاد نظام للتجارة العالمية يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع وتنسيق التعاون الاقتصادي والمالي الدولي من أجل التنمية، وفق أحكام الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق، وإذ ترحب في هذا الصدد بالتفاعل المتنامي بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء البطء الذي يعتري مسألة إشراك البلدان النامية في عمليتي صنع القرار وتحديد المعايير في مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية،

وإذ تسلم بضرورة التعجيل بتعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية التي ينبغي أن تكون منصفة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تعرب عن القلق** إزاء الانتعاش غير المنتظم للاقتصاد العالمي، الذي يشكل تحديا لما تبذله البلدان النامية من جهود للقضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي المطرد، وتشدد على أهمية تعاون جميع البلدان والمؤسسات في الجهود الرامية إلى تجاوز الأخطار الناجمة عن انعدام الاستقرار المالي وكفالة انتعاش اقتصادي قوي ومطرد؛

٣ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات المصنعة الكبرى، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أثر سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي على النمو والتنمية الدوليين؛

---

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) A/58/369.

٤ - **تعرب عن قلقها** من أن البلدان النامية مجتمعةً قامت في عام ٢٠٠٢ بنقل موارد مالية إلى الخارج للسنة السادسة على التوالي بلغ صافيها رقما قياسيا مقداره ١٩٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه؛

٥ - **تشدد** على أهمية اعتماد تدابير فعالة، بما في ذلك آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية؛

٦ - **تؤكد** أهمية المؤسسات المحلية القوية في تعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي بغرض تحقيق النمو والتنمية من خلال جملة وسائل منها السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات الهادفة إلى تعزيز القواعد التنظيمية التي تحكم قطاعات الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية، وتشدد كذلك على أن المبادئ التوجيهية الناتجة عن الجهود الرامية إلى إقامة التعاون الدولي في هذه المجالات، من قبيل ما تبذله لجنة بازل للإشراف على المصارف، ينبغي ألا تقوض جهود الدول الأعضاء لتشجيع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية؛

٧ - **تشدد** على أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والحد من التقلب المفرط لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وتحيط علما بالجهود التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وتشدد في نفس الوقت على ضرورة مواصلة العمل على منع الأزمات، عن طريق أمور منها: تنفيذ عادل للرقابة وتشديد للرقابة على أسواق رؤوس الأموال والبلدان التي لها أهمية عامة وإقليمية؛ وتعزيز دعم الوسائل الاحترازية لمعالجة الأزمات الخارجية؛ واعتماد مزيد من التحسينات في مجال شفافية المعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٨ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية ومخاطر العدوى على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغض النظر عن حجمها، وتشدد على ضرورة كفالة امتلاك المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، لمجموعة ملائمة من المرافق والموارد المالية للتصدي بطريقة سريعة وملائمة، وفقا لسياساتها، لتلك الأزمات؛

٩ - **تلاحظ** أهمية تنشيط الجهود الجارية لإصلاح البناء المالي الدولي، وتشدد على الحاجة إلى أن تشارك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في هذه الجهود بالفعل، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة بحث المسائل المتعلقة بإسماع صوت تلك البلدان وتمثيلها، وفق ما ورد في بلاغي لجنة الشؤون

النقدية والمالية الدولية واللجنة الإنمائية التابعتين للصندوق في اجتماعيهما الأخيرين، في دبي، في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بغرض وضع جدول زمني يفضي إلى تحقيق مبكر لهذا الهدف، كما جاء في توافق آراء مونتيري[٢]؛

١٠ - **تدعو** صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله المتعلق بالحصص، بغرض كفالة امتلاك المؤسسة لما يكفي من الموارد للوفاء بمسؤولياتها المالية وتعزيز سلطة تصويت البلدان النامية وصوتها ومشاركتها في هذه المؤسسة، وتشدد في هذا الصدد على أن توزيع الحصص وصيغة الحصص بحاجة إلى تحديث لكي تعكس التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المساهمات المختلفة للبلدان في الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مرّ الزمن؛

١١ - **تشدد** على أن من الضروري كفالة المشاركة الفعلية والمتساوية للبلدان النامية في صنع القرار وتحديد المعايير على الصعيد الدولي، بما في ذلك صياغة المعايير والقوانين المالية، وتؤكد على ضرورة كفالة تنفيذها، بشكل طوعي وتدريجي، بوصفها مساهمة في الحد من الضعف في مواجهة عدوى الأزمات المالية؛

١٢ - **تدعو** المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشدد على أن المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

١٣ - **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تستند في تقديمها للمشورة في مجال السياسات والدعم المالي للبلدان الأعضاء، إلى استراتيجيات تلك البلدان الوطنية للإصلاح والتنمية وأن تولي الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولقدراتها في مجال تنفيذ البرامج وأن تقلل من الآثار السلبية لبرامج التكيُّف الهيكلي على القطاعات الضعيفة من المجتمع، وأن تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت أهمية سياسات واستراتيجيات التوظيف والقضاء على الفقر التي تراعي نوع الجنس؛

١٤ - **تشدد** على أهمية تسوية أزمات الديون المستحقة على الدول بطريقة منظمة، وتحيط علما في هذا الصدد بالجهود المبذولة من قبل الدول المدينة والدائنين الخاصين لوضع مدونة طوعية لقواعد السلوك لتسوية أزمات الديون المستحقة على الدول، مع العلم أن مدونة سلوك من ذلك القبيل لا تحول دون التمويل الطارئ في أوقات الأزمات؛

١٥ - **تشجع** الجهود المبذولة، بما في ذلك ما تقوم به مؤسسات بريتون وودز، لتحسين عملية تقييم القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال جملة أمور من بينها تطوير أدوات أفضل لمعالجة الصدمات الآتية من الخارج وضرورة أخذ العوامل المميِّزة للبلد بعين الاعتبار؛

١٦ - **تشجع أيضا** استكشاف سبل إنشاء آليات ابتكارية عامة وخاصة لتمويل التنمية على ألا تثقل تلك الآليات بلا داع كاهل البلدان النامية، وتحث صندوق النقد الدولي على النظر عاجلا في الاقتراح الخاص باستخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، على النحو المبيَّن في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، وفي إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.